الدراسات الأفريقية والعربية

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن:
المركز العراقي الأفريقي للدراسات الإستراتيجية

المجلد الرابع العدد (١٦) سبتمبر ٢٠٢١

Iraqi - African Center for Strategies Studies
Tel: 00964776837196
(NGO) 1E78478
http://ciaes.net/

مجلة الدراسات الأفريقية والعربية

African & Arab Studies

International Scientific Periodical Journal Issued
by the Iraqi - African Center for Strategies Studies
ISSN: 2709 - 2828

تصدر عن:

المركز العراقي الأفريقي

Iraqi - African Center for Strategies Studies

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد

٢٠١٨/١٨١٩

وكيل المجلة في ليبيا
دار البيان للنشر والتوزيع

مخبر الحوكمة والتنمية
المستدامة بجامعة البليدة ٢

وكيل المجلة بجمهورية مصر العربية
مؤسسة النيل للدراسات الأفريقية
والأستراتيجية

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية – ليبيا

٢٠١٨/١٥٥

الترقيم الدولي بالمركز الدولي (CJEPS) – فرنسا

ISSN: 2709 - 2828

الهيئة التحريرية للمجلة

رئيس التحرير

دينا العشري (مصر)

مديري التحرير:

أ. رشا العشري (مصر)

أ.عبيد إميجن (موريتانيا)

أعضاء هيئة التحرير

د. حاتم الصديق محمد أحمد (السودان)

رئيس مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر

د. عزيز بن طالب (المغرب)

رئيس المركز الدولي للواحات والمناطق الجبالية

د. أحمد قاسم أحمد (تشاد)

مدير مركز البحوث والدراسات الأفريقية والترجمة بجامعة الملك فيصل

د. علاء حسين فرج عبيد (العراق)

مدرس دكتور جامعة المستنصرية

د. خالدة سالم بابكر(السودان)

باحثة متخصصة في الشأن الأفريقي

د. خالد خميس السحاتي (ليبيا)

محاضر بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنغازي

أ.محمد عز الدين (مصر)

رئيس مؤسسة النيل للدراسات الأفريقية

التنسيق والمراجعة وإخراج :

أ. مصطفي فؤاد

تصميم الغلاف:

م. كمال سند

الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة

رئيس الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. علاء التميمي

- **أ.د. عطية محمود الطنطاوي**

أستاذ الجغرافيا الطبيعية بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية. ووقائم بأعمال عميد كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

- **أ.د. محمود أبو العينين**

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس قسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

- **أ.د. صبري سلامة**

أستاذ لغة الهوسا ورئيس قسم اللغات الإفريقية سابقاً – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة (مصر)

- **أ.د. مولاي إبراهيم سدرة**

أستاذ التعليم العالي بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس (عميد كلية العلوم والتقنيات بالرشيدية) (المغرب)

- **أ.د. ناصر النائي آدم**

عميد كلية الدراسات العليا – جامعة الملك فيصل (تشاد)

- **أ.د. ريم موسى**

أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية جامعة بحري (السودان).

- **أ.د. محمد المختار جي**

استاذ وباحث أكاديمي رئيس مركز البحوث والدراسات الإفريقية بالسنغال وأمين عام للاتحاد العربي الإفريقي للتنمية المستدامة المتكاملة التابع لجامعة الدول العربية بالسنغال (السنغال)

- **د. بلهول نسيم**
- أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية– جامعة البليدة ٢ (الجزائر).
- **أ.د. صالح زياني**

أستاذ تعليم عالي في العلوم السياسية، جامعة باتنة ١ (الجزائر).

- **أ. د. بن يزة يوسف**

أستاذ تعليم عالي في العلوم السياسية، جامعة جامعة باتنة ١ (الجزائر).

الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة

- **د. زينب محمد حامد محمد أحمد**

أستاذ التاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط – جامعة نواكشوط العصرية (موريتانيا)

- **د. مهدي دهب حسن دهب**

استاذ العلوم السياسية ــ رئيس قسم العلوم السياسية المشارك بجامعة افريقيا العالمية (السودان).

- **د. تامر محمود عبدالوهاب**

مستشار العميد ومدرس الأنثروبولوجيا الطبيعية بقسم الأنثروبولوجيا كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر).

- **د. محمد أدريس عبد العزيز**

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة طبرق (ليبيا).

- **د. سيد رشاد قرني**

مدرس الدراسات اللغوية واللغة السواحيلية بقسم اللغات الافريقية كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر).

- **د. أوان عبد الله الفيضي**

الأستاذ المساعد في كلية الحقوق- جامعة الموصل(العراق).

- **د. رامي عاشور**

دكتور العلوم السياسية والأمن القومي وزميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا (مصر).

- **د. محسن الندوي**

علوم سياسية وعلاقات دولية – رئيس المركز المغربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (المغرب).

- **د. عبد السلام بشير خليفة**

دكتوراه في العلاقات الدولية ــ جامعة الزاوية (ليبيا).

- **د. عوض أحمد حسين شبا**

نائب مدير مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر(السودان).

- **د. إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي**

أستاذ مشارك – جامعة كسلا – كلية التربية – قسم الجغرافيا (السودان).

- **د. حسين محمد أحمد الربابعة**

أستاذ مشارك جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن).

رؤية المجلة وشروط النشر بالمجلة:

"مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" فصلية دولية محكّمة تصدر عن "المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية" العراق – بغداد، بالتعاون مع دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان الليبية.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل والدول العربية، كما تسعى المجلة لتحقيق هدف المركز في التقارب العربي الأفريقي، والاهتمام بالقضايا التي تهم الطرفين اقتصاديًا وسياسيًا، وثقافيا واجتماعيًا، أملا في وجود دراسات وأبحاث تطرح رؤى وأفكار تسهم في تشكيل كيان أفريقي عربي يقف في وجه التحديات والأيدولوجيات الخاطئة التي تفرض على الساحة الدولية، لتكون أفكارنا نحن الأفارقة والعرب معا يدًا وصوتًا واحدًا يسمع له العالم باهتمام ويسير خلفه وليس العكس.

شروط النشر

- أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: african.arabia@gmail.com
- يجب أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- تخضع الابحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيئة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

- يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.
- يراعى في أسبقية النشر:

أ- الأبحاث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب- تاريخ تسلم رئيس التحرير للبحث.

ج- تاريخ تقديم الأبحاث التي يتم تعديلها.

د- تنويع مجالات الأبحاث كلما أمكن ذلك.

- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث

- الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث
- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في

الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الاصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.
- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين ٢٠٠٠ و٧٠٠٠ كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس(A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSimplified Arabic
- حجم ١٤ غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، ١٤ غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و١٤ عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم ١١ عادي للجداول والأشكال ، وحجم ٩ عادي بالنسبة للملخص والهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم ١٤ غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم ١٢ غامق للعناوين الفرعية ، ١٤ عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، ١١ عادي للجداول والأشكال ، ١٢ عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (٢.٥) من جميع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

حيث أن "المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية" جهة اصدار "مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" كما تتولى دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان الليبية التوكيل الرسمي لإصدار المجلة في ليبيا ونشرها في كافة الدول العربية والافريقية، كما يتولى اتحاد الاكاديميين العرب (صنعاء) الذي عقد شراكة مع المجلة، نشر المجلة في كافة ارجاء الوطن العربي.

Iraqi-African Center For Strategic Studies
Tel: 00964776837196
(NGO)1E78478
http://ciaes.net/

تقرأ في هذا العدد

➢ الافتتاحية ..... بقلم: رئيس التحرير	١٣
➢ جدلية نضوب الموارد في ظل الانظمة الاقتصادية بين الشرعية والوضعية دراسة مقارنة بين الانظمة ..... د.صلاح محمد ابراهيم أحمد و د. أحمد ضوالبيت أحمد ضوالبيت (السودان)	١٥
➢ دور الصراع التنظيمي في الاستغراق الوظيفي دراسة حالة شركة محجوب أولاد – ولاية القضارف .... د. مهند عبد الحفيظ حسين برير (السودان)	٤٥
➢ الأبعاد القانونية لإتاحة البيانات الضخمة بالتركيز على المصادر الإلكترونية دراسة مسحية للمكتبات الجامعية السودانية .... د. فردوس عمر عثمان عبد الرحمن ود. سماح بابكر أبو زيد احمد (السودان)	٧٩
➢ الجهات المنظمة لتوثيق المستندات الالكترونية والتزاماتها في القانون ..... د. سيف النصر خوجلي عبدالله خوجلي (السودان)	١٢٧
➢ التعليم عن بعد في زمن كورونا والتحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية .... د. تركي نجاء محمد الحربي	١٤٩
➢ ضمانات توقيع الجزاءات التأديبية على العامل وفقاً لنظام العمل السعودي المعدل ..... د. سيف النصر خوجلي عبدالله خوجلي	١٧٩
➢ اتفاقية سيداو وموقف الشريعة الإسلامية منها .... د. فريده عوض سعيد	٢٠٥
➢ الحرمان من الميراث الشرعي وأثاره الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع ..... د. حسين محمد أحمد الربابعه	٢٣٧
➢ توظيف الأسئلة الصفية في تعليم العربية للناطقين بلغات أخرى .... د. حافظ عبدالرحمن بشارة	٢٦٥

➢ النغمة و الحركة في إطار الزمن فى لغة الهوسا .... زينب حمزة محمد أحمد	٣٠٥
➢ المشترك اللفظي في ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الهوساوية ..... سارة عباس عبد الرحيم محمد هلال	٣٢٩
➢ طرائق عرض الأحداث الفنية في سيرة النبي محمد للكاتب الهوساوي أبي بكر إمام ..... عطية عبد الموجود ناجي القط	٣٥٣
➢ القومية السودانية في شعر محمد سعيد العباسي .... د.حسّان بشير حسّان حامد	٣٨١
➢ الحملات الصليبية في أوروبا الوسيطية .... د. زينب محمد حامد	٤١٧

افتتاحية العدد

حرصت مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، على الاهتمام بالقضايا التي تهم الشأن الأفريقي والعربي حيث شاركت المجلة للمرة الثانية وللسنة الثانية على التوالي برعايتها " للمؤتمر العربي للقصة الشاعرة، في دورته الثانية عشرة بعنوان "القصة الشاعرة بين الخطابِ المنفتحِ والمعنى المرواغِ في مواجهةِ الإرهابِ الفكريِّ وتداعياتِ الجائحة" دورة الراحل الأستاذ الدكتور شاكر عبد الحميد، برئاسة أ.د عادل عوض – رئيس قسم البلاغة والنقد والأدب المقارن بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، والذي تم انعقاده في ١٥-١٦ أغسطس ٢٠٢١، على مسرح سينما الحضارة بدار الأوبرا المصرية.

شارك في المؤتمر العديد من المبدعين والأكاديميين الكبار على مستوى الوطن العربي، والدول الأفريقية، بدءً من هيئة المؤتمر الأستاذ الدكتور عادل عوض رئيس المؤتمر، والأستاذ الدكتور عبد الله رمضان ،والدكتور السيد رشاد بري، والشاعرة والباحثة الأكاديمية د. شيماء عمارة، والناقد الأدبي عمرو الزيات، د. ربيحة الرفاعي (الأردن) ، د. جميلة الرجوي (اليمن)، د. حسناء حسين الزهراني، المستشارة زينب آل زيدان (السعودية)، الباحثون: شاشة الزواي (الجزائر)، عبد الكريم فاي (السنغال)، يسري الخطيب، جهاد محمود. وغيرهم الكثير من الشعراء والباحثون، بالإضافة لرائد القصة الشاعرة الأديب الشاعر محمد الشحات محمد، الذي عرض أسباب ظهور القصة الشاعرة، وكيف كانت فكرة التجديد والتطوير.

ودعم المؤتمر جهود الدولة المصرية في مواجهة الإرهاب والتصدي لجميع أشكال التطرف وتثمين دور الدولة ومؤسساتها في تعزيز التواصل مع محيطها العربي والأفريقي والدولي. كما دعا المؤتمر لإدماج نصوص ودراسات القصة الشاعرة مع محتوى تعليمي يهتم بالثقافة الرقمية في الجامعات باعتبارها من أهم الروافد الإبداعية، وتهيئة الظروف المواتية على مستوى الـــتأطير الأكاديمي المؤسسي، ومستوى الإجراء التطبيقي.

وكما عودتنا المجلة منذ اصدارها ٢٠١٨م، على التنوع والتجديد بطرح الرؤى والأفكار بالدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية أيضًا، حيث جاء الحديث عن نضوب الموارد في ظل الانظمة الاقتصادية بين الشرعية، وكذلك دور الصراع التنظيمي في الاستغراق الوظيفي دراسة حالة شركة محجوب أولاد – ولاية القضارف، بالإضافة لطرح

الأبعاد القانونية لإتاحة البيانات الضخمة بالتركيز على المصادر الإلكترونية دراسة مسحية للمكتبات الجامعية السودانية، كما تم التطرق للحديث حول التعليم عن بعد في زمن كورونا والتحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، كما اهتمت المجلة في دراساتها بالحديث عن دور اللغة الهوسا في ترجمة معاني القرآن الكريم، وعرض الأحداث الفنية في سيرة النبي محمد للكاتب الهوساوي أبي بكر إمام.

بقلم:

دينا العشري

رئيسة التحرير

جدلية نضوب الموارد في ظل الانظمة الاقتصادية بين الشرعية والوضعية (دراسة مقارنة بين الانظمة)

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد
أستاذ الاقتصاد المشارك ـ كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية – جامعة النيل الابيض
د. أحمد ضوالبيت أحمد ضوالبيت
أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية-جامعة الامام المهدي

المستخلص:

هدفت الدراسة الى معرفة تعدد الموارد الاقتصادية ومدى استفادة الانسان منها وتسخيرها لخدمته في اعمار الارض. وايضا أن الموارد يمكن لها أن تتوازن مع الزيادة السكانية المستمرة، اي بزيادة الموارد بقدر ما يخلق الله من بشر لحفظ التوازن الكوني الذي يريده الله، وتتمثل مشكلة الدراسة في الفكر الجدلي للموارد ونضوبها مما خلفت الحروب والدمار والصراع الدائر بين الدول القوية ذات السيادة والنفوذ والقوة وبسط هيمنتها علي موارد الدول الضعيفة الفقيرة ، وتكمن اهمية الدراسة في نظرة الانظمة الاقتصادية الوضعية للموارد بالنظرة الضيقة ، بأن الموارد خلقتها الطبيعة وهي محدودة وآيلة للنضوب ، وبالتالي تحتاج الي من يحدث التوازن فيها ويحافظ عليها لديمومة الحياة واستمراريتها ، وتعتمد فروض الدراسة علي الآتي : توجد علاقة طردية ذات دلالة بين نضوب الموارد والتزايد البشري السكاني . توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين تناقص الموارد واستهلاك الموارد بإفراط واهدار توجد علاقة توازنيه ذات دلالة بين الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الامثل . وتنتهج الدراسة منهج التحليل النظري الوصفي والمقارنة . المنهج الوصفي النظري الذي يقوم علي الاستنباط معتمدة علي المقارنات والمقاربات . وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : أن الموارد لا تنضب بل تتزايد بتزايد السكان في شكل متوالية هندسية لانهائية في الأنظمة الاقتصادية الشرعية وذلك للتوازن الذي نصت عليه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة . بخلاف الأنظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية التي تنافى الأنظمة الاقتصادية الشرعية وتنظر الى الموارد بأنها تنضب وتنتهي باستغلال واستهلاك البشر والتزايد السكاني الهائل . وأهم التوصيات هى : التوجه الى الأنظمة الاقتصادية الشرعية وعدم اتباع الأنظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية ذات النظرة الضيقة . الادارة

الرشيدة للموارد بغية تحقيق المصلحة العامة ، والحفاظ عليها وعدم اهدارها وتبديدها . وتحفيز الأفراد الى العمل الجاد المنتج والبحث والكشف عن منابع الثروات وابتكار موارد جديدة ، واستثمار ما لديهم من موارد من أجل تحقيق الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

الكلمات المفتاحية : جدلية ، نضوب الموارد ، الانظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية، النظام الاقتصادي الاسلامي ، الشرعية ، المقارنة .

Abstract:

The study aimed to know the multiplicity of economic resources and the extent to which humans benefit from them and harness them to serve him in the reconstruction of the earth. And also that the resources can be balanced with the continuous population increase, that is, by increasing the resources as much as God creates from human beings to maintain the cosmic balance that God wants. Its dominance over the resources of poor weak countries, and the importance of the study lies in the view of the situational economic systems of resources with a narrow view, that the resources were created by nature and they are limited and depleted, and therefore need someone to balance them and maintain them for the permanence and continuity of life. The hypotheses of the study depend on the following: There is a direct and significant relationship between resource depletion and human population growth. There is an inverse significant relationship between the decreasing resources and the excessive consumption of resources and waste. There is a significant equilibrium relationship between the available resources and their optimal exploitation. The study adopts the method of descriptive and comparative analysis. Theoretical descriptive approach which is based on deduction based on comparisons and approximations. The most important findings of the study: that the resources are not depleted, but rather increase with the increase of the population in the form of an infinite geometric progression in the legal economic systems and that is the balance stipulated in the noble verses and the honorable hadiths. Unlike the traditional economic systems, which contradict the legitimate economic systems and consider the resources as depleting and ending with the exploitation and consumption of human beings and the massive population increase . The most important recommendations are: to go to the legitimate economic systems and not to follow the traditional

economic systems with a narrow view. Rational management of resources in order to achieve the public interest, and to preserve them and not waste and waste them. And motivating individuals to work hard and productive, research and uncover the sources of wealth, invent new resources, and invest what they have in order to achieve harmony between the interest of the individual and the interest of society.

Keywords: dialectic, resource depletion, traditional man-made economic systems, Islamic economic system, legitimacy, comparison.

مقدمة :

تعتبر الموارد هبة من الله للإنسان للاستفادة منها في اشباع حاجاته المتعددة والمتجددة والمتنوعة والتي لا غنى عنها ، ولا حصر لها وهي لا تحصي ولا تعد ، وان تعد نعمة الله لا تحصوها ، كما ان الموارد تعد من النعم التي انعم الله بها علي المخلوقات الحية كلها ، ونجد أعظم مورد الارض التي خلقها الله وسخرها لمخلوقاته جميعا للاستفادة منها الفائدة القصوى ، والارض في الاقتصاد تعني الموارد الطبيعية التي توجد علي ظاهر الارض وباطنها ، واكتشاف منابع الثروة فيها والانتفاع من خيراتها وثمارها المتزايدة باستمرار دون انقطاع ، وتفجير الطاقات الكامنة داخل الارض وخارجها ، لقوله تعالي : (هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور) . سورة الملك الآية ١٥ . فالأرض هي أمنا التي خلقنا منها واليها نعود ، لقوله تعالي : (منها خلقناكم وفيها نعيدكم , ومنها نخرجكم تارة أخري) سورة طه أية ٥٥ . ولو لم تكن الارض لما كانت الحياة والموارد بشتي صورها واشكالها وانواعها . فالموارد نوعان هما الموارد الاقتصادية والموارد الحرة ، فنجد الموارد الاقتصادية هي التي لها تكاليف تدفع فيها للحصول عليها ، والموارد الحرة هي التي لا تدفع لها تكاليف للحصول عليها ويتمتع بها الانسان دون ان يدفع مقابلها عوض فهي مجانية لكل مخلوق ، وكل مسخر لما خلق له ، ولكن هناك من ينظر الي الموارد بانها في تناقص مستمر نتيجة لاستهلاكها من الافراد بصورة دائمة لا تنقطع مما يعرضها للشح والنضوب . والشح هو الذي يخلق الندرة النسبية الذي يخلف المشكلة الاقتصادية ، نجد العالم في الوقت الراهن في تسارع وسياق من اجل الحصول علي موارد كثيرة وتخزينها لوقت الحاجة اليها ، وهذا التسارع خلق ما يسمي بصراع وحروب الموارد ، كما نجد البشر في تزايد كبير ومتسارع ، وفي تزايد سكاني متضاعف يفوق حجم الموارد التي تم حصرها عالميا ، مما ادخل الرعب والخوف من نقص الموارد الحاد علي حد اعتقادهم وزعمهم مما ادي الي نشوب الحروب والحصار والتقاطع وحرب الدمار التي تقضي علي البشر ، واستخدام السلاح المتقدم الذي يفتك بالبشر واشعال الفتن والمؤامرات بين دول العالم في ظل حروب لا تبقى ولا تذر لواحة للبشر ، وهذه كله سببه نظرية نضوب الموارد المحدودة والازدياد السكاني الهائل ، وبالتالي سعت الدول الكبرى صاحبة النفوذ والسيادة للهيمنة والسيطرة علي الموارد المتوفرة بحجة نضوب وتنافص الموارد بصورة مرعبة ، مما جعل العالم في صراع وتحدي لإثبات من يسود العالم ويتحكم في موارده ،

صراع البقاء للأقوى والقضاء علي كل ضعيف ، ولذلك كانت الحرب البيولوجية ، وحروب الفيروسات لصناعة والوباء والداء لقتل الابرياء والضعفاء حتي لا يحدث اهدار استهلاكي للموارد ويحدث التوازن بين البشر والموارد ، وايضا القضاء علي مستهلك غير منتج باي صورة ممكنة ، كما يعتقد من يزعمون ويؤمنون بجدلية نضوب الموارد وانعدامها علي الارض ، وتعتبر هذه فلسفة فكرية وضعية ناقصة بنقص عقل الانسان الضعيف الذي لا يملك موتا ولا حياة ولا نشورا .

الفصل الاول : الاطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الاطار المنهجي:

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في الفكر الجدلي للموارد ونضوبها مما خلف الحروب والدمار والصراع الدائر بين الدول القوية ذات السيادة والنفوذ والقوة وبسط هيمنتها علي موارد الدول ، وان يكون التصرف والاستغلال بتصديق وسماح منها ، والامن والاستقرار بيدها لا ينازعها احد ، وهي المتصرف الاول والراعي الاكبر لاستغلال الموارد حتي لا تنضب وتنتهي .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من نظرة الانظمة الاقتصادية الوضعية للموارد بالنظرة الضيقة، بان الموارد خلقتها الطبيعة وهي محدودة وآيلة للنضوب ، وبالتالي تحتاج الي من يخلق التوازن فيها ويحافظ عليها لديمومة الحياة .

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

الدوافع التي دعتني الى اختيار موضوع البحث ما شهده العالم من صراع وحروب وتكالب على الموارد ، ولمن تكون سيادة العالم وريادته والسيطرة على موارده ، وعدم استغلالها الا بإذن من يملكون القرار ويسمحون باستغلال الموارد ، بشروط وضوابط واتفاقيات ، كما حدث في اتفاقية المفاعل النووي وتخصيب اليورانيوم .

أهداف الدراسة :

للدراسة اهداف كثيرة متنوعة ومتباينة نذكر منها لا سبيل الحصر الآتي :

١- عديدة ومتجددة ويمكن للإنسان أن يسخرها لخدمته في إعمار الارض .

٢- الرد علي كل من يعتقد بان الموارد لا تتوازن ولا تتوافق مع التزايد البشري السكاني .

٣- معرفة الجدل حول نضوب الموارد بين الانظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية والنظام الاقتصادي الاسلامي .

فروض الدراسة :

تعتمد فروض الدراسة علي التحليل النظري الوصفي وهي :

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة بين نضوب الموارد والتزايد البشري السكاني .
٢- توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين تناقص الموارد واستهلاك الموارد بإفراط واهدار.
٣- توجد علاقة توازنيه ذات دلالة بين الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الامثل .

منهجية الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي النظري الذي يقوم علي الاستنباط معتمدة علي المقارنات والمقاربات .

حدود الدراسة :

حدود موضوعية: تتناول المقارنة حول جدلية نضوب الموارد في الأنظمة الاقتصادية بين الشرعية والوضعية.

مصادر جمع بيانات ومعلومات الدراسة :

المصادر الأولية القران الكريم والسنة النبوية الشريفة ، المصادر الثانوية المراجع والكتب والنظريات .

تبويب الدراسة :

تبوب الدراسة من أربعة فصول وهي كالاتي : الفصل الأول يشتمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة . أما الفصل الثاني : فيتناول الاطار النظري مفهوم الموارد وأهميتها واستغلالها . وأيضا الفصل الثالث فهو يتناول أدبيات الدراسة . والفصل الرابع الاطار التحليلي النظري من وجهة نظر واراء علماء ورواد الفكر الاقتصادي .

ثانيا : الدراسات السابقة :

على حسب علمي لا توجد دراسة بنفس الموضوع ولكن هذه الدراسات لها علاقة نوعا ما بهذه الدراسة وترتبط بها في جزء من الجوانب والمفاهيم ونورد بعضها على النحو الآتي :

دراسة معتز عبدالله سلامة (٢٠١٦) :١

هدف البحث الى جمع واستقصاء آراء الكتاب والمفكرين حول حقيقة المشكلة الاقتصادية، في الفكر الإسلامي ومحاولة دراسة هذه الآراء دراسة علمية نقدية، محاولة توجيه نقد للمشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي. والتعليق على بعض المفاهيم في الفكر الرأسمالي، افترض البحث أن هناك أوجه اختلاف رئيسية بين طبيعة المشكلة الاقتصادية

وأركانها، في الفكر الرأسمالي والإسلامي، استخدم البحث منهج المقارنة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاسلامي. توصل البحث الى أن هناك اختلافاً جوهرياً بين طبيعة المشكلة الاقتصادية، من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. وهذا الاختلاف في توصيف المشكلة الاقتصادية. بينما هناك اتفاق حول وجود المشكلة الاقتصادية على المستوى الكوني، أوصت الدراسة بضرورة استخدام الاقتصاد الإسلامي لعلاج المشاكل الاقتصادية، في العالم الإسلامي. وقد بينا أن الاقتصاد الإسلامي هو الاقدر والأنجح في حل المشاكل الاقتصادية[١].

دراسة خبابة عبدالله برهيمي السعيد (٢٠٠٩) :٢

هدفت الدراسة الى بيان أفضلية التمويل الاسلامي لحماية الاقتصاد الوطني من الازمة المالية الاقتصادية ، وبيان الطابع الاخلاقي والحضاري للتمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي، افترضت الدراسة أن المنهج الاسلامي للتمويل يحقق رفاهية أكبر من الاقتصاد التقليدي، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة مقارنة بين النظامين الوضعي والاسلامي للتمويل. توصلت الدراسة من خلال المقارنة بين التمويل الربوي التقليدي والتمويل الاسلامي اتضح أن الدين الاسلامي دائماً يسعى الى تحقيق المنهج القويم ، والبنوك الاسلامية هي الاداة الفعالة من أجل تطبيق هذا المنهج ، أوصت الدراسة الى تطبيق المنهج الاسلامي في التمويل لأنه يحقق الرفاهية الاقتصادية ويجنب الامة من الوقوع التعامل الربوي الذي حرمه الله تعالى[٢].

دراسة محمد يحيى الرفيق (٢٠١٠) :

هدفت الدراسة الى التركيز على أثر التمويل المصرفي الاسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، افترضت الدراسة الدور الكبير الذي تقوم به البنوك الاسلامية في تمويل التنمية يحقق فعالية أكبر من البنوك التقليدية نسبة لجذب المستثمرين الذين يرغبون في التعامل بالنظام الاسلامي، انتهجت الدراسة المنهج

١ معتز عبدالله مسالمة رسالة ماجستير،المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق)، جامعة اليرموك كلية الشريعة الاسلامية قسم الاقتصاد الاسلامي (٢٠١٦م)

٢ خبابه عبدالله ، برهيمي السعيد، آليات التمويل الاسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة المسيلة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر، (٢٠٠٩م)

التحليلي والقياسي من خلال استعراض مصادر التمويل المصرفي وقياس أثر الاستثمارات المصرفية الاسلامية على الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي أصول المصارف، توصلت الدراسة الى أن هنالك العديد من مصادر التمويل بشكل عام والتمويل الاسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وقت وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك (أربعة بنوك إسلامية) في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية الى ٥٣.٨% في العام ٢٠٠٧م في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية (أثني عشر بنكاً) بنحو ٤٦.٢% لنفس العام ، لذلك فإن المصارف الاسلامية تعمل على حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمني ، كذلك بينت الدراسة أن المصارف الاسلامية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في عملية تمويل المشروعات حيث تبين أثر التمويل على الناتج المحلي الاجمالي كان إيجابياً وذو دلالة إحصائية وأيضاً التمويل على الانفاق الحكومي إيجابي بالإضافة الى الدور الذي تقوم به المصارف الاسلامية في عملية التنمية الاقتصادية.، أوصت الدراسة بضرورة مساهمة المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات طويلة الاجل من أجل تحقيق تنمية قوية وتخفيف الفقر في المجتمع[1].

دراسة مصطفى ابراهيم محمد (٢٠٠٦) :

هدفت الدراسة الى دراسة وتقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة المعوقات التي تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للمصرفية الإسلامية أهم افتراضات الدراسة هي ارتباط التوسع في تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية برغبة العملاء في الحصول على هذه المنتجات: تنبني هذه الفرضية على أن زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية يدفع أصحاب البنوك بالتحرك نحو العمل المصرفي الإسلامي لتغطية هذا الطلب، بفتح مزيداً من الوحدات المصرفية المتخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الاسلامية، وتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال المصادر الاولية (الاستبيان) الذي وزع على بعض البنوك الاسلامية السعودية ،توصلت أهم ما توصلت اليه الدراسة ان الجانب الأكبر من

١ محمد يحى الرفيق، أثر التمويل المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية (٢٠١٠م)

عملاء البنوك يرغبون في التحول من النظامي المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، وقد تدارك المسئولون في البنوك التقليدية هذه الرغبة وأسرعوا في تقديم أنشطة المصرفية الإسلامية بجانب المصرفية التقليدية، وزاد عدد الفروع التي تحولت من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي ،وزاد حجم التمويل الإسلامي بمعدل أكبر من الزيادة في حجم التمويل المصرفي خلال الخمس سنوات الماضية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، أهم توصيات الدراسة يجب أن تسند مهمة تحويل الفروع التقليدية إلى إدارة مركزية متخصصة، تحت اسم إدارة المعاملات الإسلامية أو إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية، تكون مسئولة عن تخطيط وتنفيذ وتقييم عملية التحول بدلا من إسنادها إلى احد إدارات البنوك التقليدية بالمركز الرئيسي .

الفصل الثاني : الاطار النظري مفهوم الموارد واهميتها وانواعها واستخداماتها في الاقتصاد

الموارد وتشمل الموارد الطبيعية والبشرية وهي نوعان موارد حرة Free Resources أي غير اقتصادية وبمكن الحصول عليها من دون مقابل مادي كعوض للانتفاع بالمورد كأشعة الشمس والضوء والاكسجين ومياه الامطار ، فكل فرد يأخذ كفايته منها دون أن يؤثر درجة اشباع حاجاته على الأخرين ، كما أن الناس لا يتزاحمون على امتلاك الموارد الحرة . وكذلك فانهم يحصلون عليها بدون أي جهد أو دفع أي سعر أو ثمن ، وبمعني أخر فان الموارد الحرة هي هبة طبيعية من الله ولا يدفع الانسان ثمن للحصول عليها بالرغم من قيمتها الكبيرة في حياته . وهناك موارد غير حرة أي محدودة أو نادرة تسمي موارد اقتصادية Economic Resources وهي التي يمكن الحصول عليها بمقابل مادي للانتفاع بها كالسلع المصنعة وشبه المصنعة والمنتجات ، والخدمات وغيره التي تكون من انتاج الانسان . ويحتاج الانسان للحصول عليها الى جهد وتحمل تكلفتها[1] . وكل انسان فرد أو مجتمع يرغب في حيازة الموارد الاقتصادية المختلفة لإشباع جميع حاجاته المتعددة من سلع وخدمات ويتحمل المسؤولية عن حسن استغلاله للموارد وتوزيعها لتلبية تلك الحاجات المتجددة . وكلما أشبع الفرد أو المجتمع بعض حاجاته فانه يتطلع الى حاجات جديدة ، مكتشفة يرغب في تلبيتها ، لان طموحات الانسان لاتقف عند حد معين ، وتنمو الحاجات وتتزايد باستمرار نتيجة النمو السكاني والتطور الحضاري والاقتصادي للمجتمعات ، الامر الذي يخلق حاجات جديدة وتطوير للحاجات القديمة . ومن الامثلة على الحاجات المتجددة والمتطورة اختلاف حاجات المجتمع البدائي عن حاجات المجتمع المتقدم . كما يصطلح على تسمية الموارد الاقتصادية بعناصر الانتاج Factors of Production وتتكون عناصر الانتاج من كل ما يستخدم في العملية الانتاجية للسلع والخدمات ، وتعد عناصر الانتاج (الموارد الاقتصادية) في أي مجتمع محدودة وتتميز بصفة الندرة النسبية ، مقارنة بحاجات أفراد المجتمع المتزايدة لها . والدير بالذكر أن الموارد المتوافرة للإنسان في أي مجتمع تتطلب منه الرشد الاقتصادي . أي تفادي الاسراف والتبديد في استخدام هذه الموارد النادرة[2]. كما نشير الى أن توافر الموارد في المجتمع ما هو الا دالة متزايدة للعلم

---

١ مصطفى ابراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، الجامعة الأمريكية المفتوحة قسم الاقتصاد الاسلامي ،القاهرة(٢٠٠٦م)

٢ محمود حسن صوان ، أساسيات الاقتصاد الاسلامي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولي ، عمان الاردن ، ٢٠٠٤ م .

والتكنولوجيا ، أي أن تزايد العلم والمعرفة عن طريق البحوث العلمية والابتكارات والاختراعات المتواصلة ، سيؤدي الى اكتشاف موارد جديدة وتحديد مواقعها وابتكار وسائل استغلالها بالإضافة الى معرفة استعمالاتها المتعددة وتقدير تكاليف انتاجها . ومهما قام الانسان من اعمال لتنمية موارده فإنها ستبقي قاصرة وغير كافية لإشباع جميع حاجاته المتزايدة ، والتي تنمو بمعدل أكبر وأسرع من معدل نمو الموارد . الفكر الاسلامي بقر تعدد الحاجات الانسانية وتطورها وتجددها ولكنه ينظم هذه الحاجات ووسائل اشباعها ولغي منها ما يدخل في اطار الترف والاسراف والحاجات الخبيثة المحرمة . وغاية هذا التنظيم احداث التوازن بين جهود الانسان وسعيه للاستفادة من الموارد المتاحة . كما ينظر الاسلام الى المشكلة الاقتصادية الناجمة عن ندرة الموارد الاقتصادية على أنها تقصير من الانسان في بذل غاية جهده للسعي في اكتشاف ما في الكون من موارد وتسخيرها لمنفعته والاستفادة منها في اشباع حاجاته المشروعة . مما لاشك فيه أن الموارد التي وهبها الله للبشر هي موارد وفيرة ولكن الحقيقة تشير الى استنزاف الموارد المتاحة للمجتمع وتبديدها ، كما يهرع الانسان الى اشباع حاجاته المادية سواء كانت مفيدة او ضارة بصحته حسب المفهوم الغربي للمنفعة . ولكن في الوقت الراهن يدور الصراع حول الموارد وامتلاكها قبل ان تنضب بالتزايد السكاني المريع الذي أفزع العالم وأرعبه ، مما جعله يسعي بكل السبل الى حيازة أكبر قدر من الموارد والسعي بكل الطرق الى ايقاف التزايد السكاني الهائل بشتي الوسائل بالحروب والأوبئة التي تفتك بالإنسان وتوقف المد السكاني الكبير بصناعة الفيروسات القاتلة التي تنتشر في جميع انحاء العالم . نجد الفكر الاقتصادي في الاسلام ينبع من التوحيد والخضوع الكامل لإرادة الله كما ورد في الآيات والاحاديث النبوية والنصوص التي تحاول علاج النفس البشرية وتخليصها من السوء ونزعة الشر والعدوان وسفك دماء الاخرين .ينظر الي البيئة باعتبارها اصلا متراكبا وتمدنا بمختلف الموارد والخدمات ، اذ توفر لنا نظم دعائم الحياة التي تكفل بقائنا ، وكمثال الموارد الأخرى ونري منع اهتلاك قيمتها حتي يمكن ان تستمر في عطائها لنا ، وتلبية حاجاتنا التي تشبع رغباتنا وتحقق منافعنا . فالبيئة تزود الاقتصاد بعوامل الانتاج التي تدخل في العملية الانتاجية ، لتتحول الي منتجات استهلاكية . كما توفر البيئة موارد تعود بخدمات مباشرة للمستهلكين من البشر وكافة المخلوقات والنباتات والكائنات الحية الأخرى . فالبيئة والطبيعة هي التي تخلق الموارد كما في وجهة نظر بعض مفكري الاقتصاد التقليدي الوضعي[1]. إن الإسلام أسس لحضارة عريقة وراسخة أسهمت في التقدم والرقي والطهر والنقاء، في حين أن الإنسانية

١ اسماعيل محمود على ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ٢٠١١ م .

كانت ترزح تحت وطأة الظلم والاستعباد والاضطهاد والرق والظلام .كما ان الحضارة الإسلامية تستند على الأنظمة الإسلامية التي ترتكز على المبادئ العقائدية ،وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء ، والنظرة الشمولية المتميزة إلى الكون والحياة .والإنسان ومع مرور الدهور ، وهبوط الهمم وضعف الإرادة والعزيمة وتكالب الأعداء علي الإسلام ، وعلى الأمة المسلمة عندما حاد الناس عن النور المبارك ، وابتعد المسلمون عن أنظمتهم الاقتصادية ، وعن مبادئ وتعاليم دينهم الحنيف ، سيما في نطاق معاملاتهم المالية والتجارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفرضت عليهم أنظمة مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية تتعارض مع عقيدتهم ومبادئهم الإسلامية وأحكام شريعتهم الغراء ، وذاقوا التخلف وهوان التشعب والتفرق والتمزق ، وفوق كل هذا وذاك قيض الله لهذه الأمة علماء ومفكرين حاولوا أن يعيدوا الأمة إلى عزها ومجدها ورشدها، سيما في مجال الاقتصاد والذي هو محور وسند مال الإنسان ومحط اختياره في هذه الحياة ، مع أن الاقتصاد الإسلامي طغت وسادت عليه الأنظمة الاقتصادية الوضعية التقليدية التي فرضت نفسها على مجتمع الإسلام ، والذي من المفترض أن يسود فيه تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي . حيث أن الاقتصاد الإسلامي :(هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني الذي يتعلق بالاستخدام البديل والأمثل للموارد المتاحة في إشباع الحاجات من السلع والخدمات لتحقيق المنافع الاجتماعية) . وأيضاً: (هو الذي يقوم بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في إطارهما الإسلامي بهدف التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الظواهر في هذا الإطار)[1]. والإطار الإسلامي للظواهر يستمد من العقيدة والشريعة الإسلامية .

ويمكن تطبيق نوعين من التحليل الاقتصادي لتوسيع مداركنا للعلاقة بين الانظمة الاقتصادية والبيئة ، وكيفية تعامل النظام الاقتصادي مع الموارد والبيئة المحيطة بها .

١ صوان ، ٢٠٠٤م مرجع سابق

الفصل الثالث : أدبيات الدراسة

وعليه سنقوم باستعراض هذه الانظمة علي النحو التالي :أولا: النظام الرأسمالي . ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي. ثالثا: النظام الاقتصادي المختل رابعا: النظام الاقتصادي الإسلامي، خامسا: معوقات التنمية الاقتصادية .

أولا: النظام الرأسمالي (مرحلة الاقتصاد الحر والدولة الحيادية)

لقد ابرزت انطلاقة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، البداية الفعلية لتجسد ملامح النظام الرأسمالي الوليد ، وقد شهدت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي ، وبروز الرأسمالية الصناعية كقوة فاعلة اقتصادياً واجتماعيا ،في هذا الزمان كانت بريطانيا أكثر البلدان الأوربية تطوراً ، نتيجة قيامها باستغلال الموارد المتاحة في مستعمراتها في أسيا بشكل عام وشبه القارة الهندية بشكل خاص ،حيث أدت هذه العملية إلى توفير فوائض مالية كبيرة جداً ،ومستويات ادخار عالية سمحت للرأسماليين بالاستثمار حتى في مجالات رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى استثماراتهم الإنتاجية الرئيسة في قطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة ،في تلك الظروف ساد مفهوم الدولة الليبرالي ،وكانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى الآمن والقضاء والجيش والدبلوماسية ، أما الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص ، وكان محظور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك وفي مقدمتهم آدم سميث وديفيد ريكاردو التي جاءت لدعم موقف الدولة من القطاع الخاص .

اختلف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إجمالاً وفي التجارة الخارجية تحديداً من بلد الى آخر في أوربا حسب خصائص كل بلد . ففي اسبانيا مثلاً وضعت الدولة قيوداً مشددة تحول دون انتقال الذهب والفضة منها الى بلدان أخرى . في حين أن تدخل الدولة ، في التجارة الخارجية في انجلترا ، كان أوسع نطاقاً إذ نجد للدولة إسهاماً فعالاً في تأسيس شركات تجارية كبيرة بغرض الاستثمار[1].

---

١ أنيس حسن يحيى، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث، منشورات المجمع الثقافي أبوظبي ،٢٠٠٥م، ص١١٣-١١٤.

أهم مزايا هذا النظام:

١- الملكية الفردية لعناصر الانتاج من أرض وآلات وأدوات ومنتجات ، ونقود وحق الحماية لهذه الملكية.

٢- سوق متطور لعناصر الانتاج ، حيث يسهل تبادلها.

٣- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وإنتقال الاشخاص والبضائع والاموال (رأس المال) دونما تدخل معيق لهذه الحرية من قبل الحكومة الممثلة للدولة. وتتمثل هاه الحرية بشعار ((دعه يعمل دعه يسير)).

٤- المزاحمة بين المنتجين ومثل ذلك بين المستهلكين.

٥- تراكم رأس المال لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ولدى أرباب العمل مما يتيح لهؤلاء القيام بالمشاريع المنتجة للسلع أو الخدمات التي يحتاجها السوق.

٦- إعتماد شبه كلي على روح المبادرة الفردية والمقامرة أو الاستحداث عند صاحب المشروع أو المستحدث.

٧- والمحرك الرئيسي لنشاط الرأسمالي هو الرغبة في الحصول على الربح والذي يؤمن ليس فقط في تلبية الحاجات بل وأيضاً المتعة والسيطرة أو النفوذ، وجميعها أهداف ورغبات سيكولوجية وإنسانية عامة وثابته.

٨- تقوم آلية (ميكانيكية) السوق أي تفاعل الانشطة فيها بتحديد أسعار السلع والخدمات بالحدود التي تؤمن توازن عرضها (أو الكمية المعروضة) مع طلبها (أو الكمية المطلوبة) في السوق ولا تتحدد هذه الاسعار بطريقة سلطوية.

٩- العمل عنصر من عناصر الانتاج (غير المادية) وتتحدد أجوره وفق قواعد العرض والطلب في السوق.

١٠- ويقابل حرية صاحب المشروع أو رأس المال ممارسة نشاطه الاقتصادي في التعاقد مع الغير، تمتع العامل في حرية التعاقد والتكتل في نقابات أتحادات تسعى لحماية من سيطرة أصحاب رأس المال الميّال للتمركز وفرض شروطهم المجحفة[١].

مساوئ النظام الرأسمالي :

---

١ حيدر غيبه، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بناية الوهاد، شارع جان- دارك، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٥م. ص١٣-١٤ .

ونوجز أبرز مساوئ النظام الرأسمالي ما يلي :

١- نمو ظاهرة الاحتكار : يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب علي ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة علي السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجا إلي تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية ، وهكذا يؤدي الاحتكار إلي استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال ..

٢-سوء توزيع الدخل والثروة : فإنه من الملاحظ أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقي جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلا الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون علي دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، وعلي الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوي معيشي منخفض .

٣-تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية : الطبيعي للنظام الرأسمالي أدي إلي ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلي استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلي تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلي زيادة الأزمة حدة ..

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي :

نتيجة لمساوئ النظام الرأسمالي وما تولد عنه من مآسي اجتماعية وما نتج عنه من أزمات اقتصادية وكبديل لذلك أخذ المفكرون والعلماء يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك فكانت الاشتراكية بديلاً..

بدأت الدولة بالتدخل بقوة في توجيه النشاط الاقتصادي في السنوات اللاحقة للانهيار الاقتصادي العالمي الذي أعقب الكساد العظيم في عقد الثلاثينات (١٩٢٩ -١٩٣٢) ، فقد برهنت هذه الظروف على أن القطاع الخاص غير قادر لوحده على تصحيح تلك الأوضاع، كما أن آليات السوق لم تعد كافية للعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي ،هذا الواقع الجديد وفر الأرضية المناسبة لتعميم الأفكار الكينزية الداعية إلى ضرورة تدخل الدولة وخروجها عن دورها التقليدي والحيادي ،كسبيل لمعالجة نواحي النقص أو الفشل في عمل جهاز الأسعار من خلال استخدام أدوات السياسة المالية ، خصوصاً بعد أن تبين أن استخدام أدوات السياسة النقدية بمفردها غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، كما أن هذه الظروف سمحت للدولة بالخروج عن مبدأ توازن الموازنة ، حيث اصبح بإمكان الدولة التوسع في النفقات العامة وأحداث عجز في موازنتها ،إذا كان ذلك العجز يساهم في رفع مستوى الطلب الكلي الفعال و يساهم في العودة إلى حالة التوازن الاقتصادي ،وفي ظل هذا الواقع الجديد تطورت وظائف الدولة ، في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وأهمها رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي ، ولقد تجسد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات وتوجيه الإنتاج ، كما استهدفت تحقيق التوزيع العادل للدخل وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد فأصبح تدخل الحكومة بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية ،وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم .

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي :

١- الملكية العامة : جميع المشاريع الانتاجية والخدمية وفي جميع القطاعات الاقتصادية هي ملك للدولة والافراد لا يسمح لهم بتملك وسائل الانتاج لتحقيق الربح. وما يحق لهم تملكة هو السلع الاستهلاكية وليس السلع الانتاجية مثل السكن ، الادوات الشخصية والمنزلية.

٢- كل حسب قدرته وحاجته: يتوقف دخل الفرد على مقدار مساهمته في العملية الانتاجية ، فنوع العمل ومقداره هو الذي يحقق دخله ، ومن لا يستطيع العمل خارج ارادته فتقدم له الدولة بقدر ما يحتاجه من سلع وخدمات بشكل نقدي.

٣- الهدف ليس الربح: لا تهدف الدولة في النظام الاشتراكي من تحقيق الربح من جراء تملكها المشاريع بل أن هدفها هو اشباع الحاجات العامة ، فكل فرد مسئول والدولة هي المسئولة عنه.

٤- جهاز الثمن : يتم تحديد الاسعار من قبل الدولة ولا مجال لترك الامر لقوى العرض والطلب كي تحدد الاسعار كما هو الحال في نظام السوق الحر.

٥- مركزية التخطيط: تقوم الدولة بنفسها بالتخطيط مركزياً للإنتاج والاستهلاك لجميع القطاعات الاقتصادية . وذلك لأن الملكية لوسائل الانتاج هي ملكية عامة[١].

مساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي :

١-إهمال الحوافز المادية .

٢-مبدأ المركزية يضفي على عملية التخطيط درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية. وهذا يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية .

٣-تؤدي مركزية التخطيط إلي عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية ولا سيما تلك التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة .

ثالثا: النظام الاقتصادي المختلط

إن النظام الاقتصادي المختلط هو الذي يأخذ ببعض الصفات والخصائص الاشتراكية وفي نفس الوقت يطبق بعض الخصائص الرأسمالية ، وبذلك يصعب على الباحث الاقتصادي المتعمق أن يصنف ذلك النظام ضمن الرأسمالية والاشتراكية[٢].

يربط هذا النظام بين صفات النظامين الرأسمالية والاشتراكية، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالإضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين أي أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءا منه، أو أنها تقوم بوضع سياسات اقتصادية لها أثرها في

١ عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم شارع الجامعة،٢٠٠٨م. ص ٢١

٢ محمود حسين الوادي آخرين ، الاقتصاد الاسلامي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ٢٠١٠م

السوق، بينما يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاتها وقطاعات اقتصادية أخرى. وجميع اقتصاديات العالم الحالية تقع وبدرجات متفاوتة في هذا الإطار .

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة، أي سمات نظامين أو أكثر .

ويعتمد النظام الاقتصادي المختلط على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والقطاع العام تبعا لمرحلة التطور الاقتصادي، حيث لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تماما وكذلك لا يجعلها في يد القطاع العام كاملة، والهدف ترك الحرية الاقتصادية مع منع الاحتكارات الكبيرة ورقابة الدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك سواء، وبذلك يمكن التخلص من مساوئ الملكية الخاصة والملكية العامة وتتاح مرونة أكثر للنشاط الاقتصادي. ويربط هذا النظام بين صفات الرأسمالية والاشتراكية .

المزايا الأساسية للنظام الاقتصادي المختلط :

١- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة كذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد ..

٢- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدي معين؛ مع الاعتماد بحدود معينة على السوق، والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدي كل منهما ..

٣- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة .

٤- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد.

٥- سمات النظام الاقتصادي المختلط، المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة.

٦- قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك

مساوئ النظام الاقتصادي المختلط :

١. عدم وجود حافز الربح وذلك ينعكس على عنصر الكفاءة.

٢. صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة، وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي .

٣. صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية .

٤. صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون وإلغاء التعارض بين عمل الجهات الخاصة، وعمل الحكومة .

٥. صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدي هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة .

رابعا: النظام الاقتصادي الإسلامي :

أن الوصول حقوق الفرد والنظم الى حد القداسة وهم لنظم يصنعها الانسان ، لذلك رأينا صروح تتهاوى ، أما الاسلام فيقوم على أسس إقتصادية عادة تخاطب فطرة الانسان . لذلك فإن أسس السياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي تسير على المؤشرات التالية:

أولاً: طلب من الرسول (ص) أن يسعر فقال: (إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، أني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال).

ثانياً: سيدنا علي كرم الله وجهه يقول لواليه في مصر (تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحهم صلاح لمن سواهم لإصلاح من سواهم إلا بهم ، لان الناس كلهم عيال على الخراج وأهله ، ليكن نظرك في عمارة الارض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن تلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أفقر البلاد وأهلك العباد زلم يستقم أمره إلا قليلا).

ثالثاً: ذكر ابن خلدون إن (الدولة والسلطان هي السوق الاعظم للعالم ومنه مادة العمران، فإذا أحجب السلطان الاموال أو الجبايات أو فقدت ولم يصرفها في مصارفها ، قل حينئذ ما بيدي الحاشية والحامية أنقطع أيضاً ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم المواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق من سواهم فيقع الكساد حينئذ في الاسواق وتضعف الارباح في المتاجر.

رابعاً: يحرم الاسلام الغش والضرر يقول الله تعالى:(ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) (الآيات ١ن٢ المطففين).

خامساً: جاء نظام الميراث في الاسلام وسيلة لتفتيت الثروة وعدم تركزها في ايدي افراد معينين يتحكمون بثروات المجتمع.

سادساً: حث الاسلام على وجوب استغلال الموارد الاقتصادية لتنمية المجتمع.

سابعاً: منع الاسلام الاسراف والتقدير: قال الله تعالى: (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكانوا بين ذلك قوما) (الآية ٦٧ ، الفرقان).

ثامناً: حرم الاسلام الربا (الفائدة) قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة وأتقوا الله لعلكم تفلحون) (الآية ١٣٠ ،آل عمران).

تاسعا: تنشيط الاقتصاد من خلال المعاملات الاقتصادية الصادقة .قال تعالى (وأوفوا بالكيل إذا كلتم) (الآية ٣٥، الاسراء)[١].

١ عمران ، مرجع سابق ص ٣٠-٣١

الفصل الرابع : الاطار التحليلي النظري

تحليل هذه الدراسة يعتمد على التحليل النظري الذي يفسر ويقارن الانظمة الوضعية مع الانظمة الشرعية من حيث جدلية نضوب الموارد ، وهل الموارد تتناقص أم تنضب أم هناك توازن يحدث بين التزايد السكاني واستهلاك الموارد ' كما افترضت الدراسة الفرضيات الأتية : الفرضية الاولي توجد علاقة طردية ذات دلالة بين نضوب الموارد والتزايد البشري السكاني . فهذه الفرضية ومن خلال استعراض الانظمة الوضعية الاقتصادية ونظرتها للموارد من حيث الاستهلاك والاستغلال ، وان الموارد تتناقص وتكاد تنعدم باستهلاك واستغلال الموارد بالتزايد السكاني وبالذات الاستغلال بإسراف وتبديد ، يهدر الموارد ويحدث فيها الندرة والشح ، وبالتالي تكون العلاقة عكسية . اما الانظمة الاقتصادية الشرعية فتنظر الى العلاقة برؤية تختلف تماما حيث تؤكد أن استغلال واستهلاك الموارد بضوابط دون اسراف او تقتير لا يبدد الموارد ، وأن التزايد السكاني يتوافق ويتوازن مع الموارد وأن حاجات الانسان من الموارد واستغلاله الامثل لا يضيع الموارد بل يكون هناك توازن الهي كوني اوجده الله خالق هذه الموارد ومسخرها للإنسان كما نصت الآيات الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة ، وفق مبادئ انزلها الخالق في الكتاب العظيم والسنة المطهرة ، والله سبحانه خالق من وضعوا الانظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية وأفكارهم قاصرة ومحدودة . والله جل شأنه منزه عن النقص والتقصير ، ويتصف بصفة الكمال ، ومدبر الكون ومسخر الكون للإنسان ، ويتصف بالصفات العلية ، وقوله الحق وفوق كل قول ، وبيانه فوق كل بيان ، وأمره فوق كل أمر ، ولا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه تنزيل الحكيم الحميد . . كما ينظر الاسلام الى جميع الموارد بأنها أمانة لدي الانسان . والله خالق هذا الكون ومدبره ولذلك قال تعالي : (والارض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون) سورة الحجر اية ١٩ وقوله تعالي : (وجعلنا لكم فيه معايش ومن لستم له برازقين ٢٠ وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم) . سورة الحجر الآية ٢٠ – ٢١ . والمورد لغة هو ما يورد اليه الانسان والحيوان لينهل من مياهه واصطلاحا هو ما يخلقه الله في الكون والارض لفائدة الانسان والحيوان سواء موارد طبيعية أو بشرية على البيئة المحيطة بالمخلوقات ، كما أن الانسان ابن بيئته ويتكيف معها حيث ما كان ويتأقلم معها بشتي الصور وأيضا هو القائل :(وكل شيء خلقناه بقدر موزون) .

سورة الحجر اية ١٨ . فالقدر والوزن عنده وحده ، فهو الذي يحفظ التوازن لا البشر الناقص، فلذلك نجد أن هناك توازن وبالتالي تكون العلاقة طردية توازنيه بين التزايد السكاني واستغلال واستهلاك الموارد ، والله قادر على كل شيء ، وفعال لما يريد ، والامر كله له . وأما الفرضية الثانية : توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين تناقص الموارد واستهلاك الموارد بإفراط واهدار. فالأنظمة الاقتصادية الوضعية فلها رؤية في تناقص الموارد بالاستهلاك أيا كان سواء بإفراط او اتزان بل هي في تناقص مستمر قد يصل الى مرحلة النضوب النهائي وليس الندرة أو الشح وبالتالي العلاقة عكسية. أما الانظمة الاقتصادية الشرعية فهي تتنافى وتختلف عن الانظمة الاقتصادية الوضعية ، حيث أن الموارد لا تنضب بالاستغلال أو الاستهلاك المستمر بل تنضب بالاستغلال غير الأمثل ، والاسراف والتبديد ، واهدار الموارد . وبالاعتدال والوسطية يحدث التوازن . أما الفرضية الثالثة : توجد علاقة توازنيه ذات دلالة بين الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الامثل . أما الانظمة الاقتصادية الوضعية فلا تنظر الى استغلال واستهلاك الموارد المتاحة باتزان وعدالة بل تنظر باستحواذ أو امتلاك أكبر كمية من الموارد ولو على حساب الاخرين ، ويحدث الجشع والطمع والانانية وحب تملك موارد الاخرين ، حتى ولولم يكن الاستغلال بصورة مثلي ، ولذا نجد العلاقة هنا علاقة عكسية بخلاف الانظمة الاقتصادية الشرعية التي تنظر الى توزيع وامتلاك الموارد بعدالة واتزان واستغلالها الاستغلال الأمثل ، والنظر الى الموارد المتاحة واستغلالها بما ينفع ويشبع جميع حاجات الاخرين ، والفائدة تعود للجميع من استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل والتوافق الذي يخلق الاتزان ، ولذلك نجد العلاقة هنا طردية توازنيه تحفظ للجميع المصلحة والانتفاع على حسب توفر الموارد المتاحة . وهذا لا يتوافر الا في الانظمة الاقتصادية الشرعية التي تحفظ الحقوق وتشجع على استغلالها بأفضل صورة ، وتضن للجميع حقوقهم غير منقوص ودون تدخل أو سيطرة أو هيمنة أو عدوان ، ولذلك نجد الشرع يحض على استغلال الموارد واكتشاف موارد جديدة ، والحث على العمل وممارسة الانشطة الاقتصادية دون كسل أو اهمال وغفلة ، والجميع مأمورون بالبحث على الموارد المتاحة واستغلالها أمثل استغلال ما أمكن ذلك وتحقيق المنفعة للجميع وتحقيق الرفاه الاقتصادي . ولذلك نجد الفكر الاقتصادي الاسلامي أكثر اتزانا واعتدالا .

وعليه يمكن القول بأن الانظمة الاقتصادية الأخرى ، لا تنظر النظرة الشمولية التي تنظرها

الانظمة الاقتصادية الشرعية ، بل تنظر الى استغلال الموارد نظرة ضيقة واستحواذيه ، تدلل على نضوب الموارد وعدم كفايتها للبشر . ولذا ظهر في الآونة الاخيرة الصراع على الموارد .

وأيضا لابد أن ندرس رؤية الانظمة الاقتصادية الوضعية للموارد مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الشرعية ومعرفة كل نظام على حده ونظرته الى استغلال الموارد .

المقارنة بين الانظمة الاقتصادية فيما يتعلق بنضوب الموارد :

النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي	النظام المختلط	النظام الاسلامي
متعددة متناقصة	متجددة وقابلة للتناقص	متجددة ومتزايدة	الموارد متعددة ومتزايدة
تنقص وتنضب بالاستهلاك	تنضب بتزايد السكان والاستهلاك	متوازنة وحرة في حالة الاستهلاك	لا تنضب وتتضاعف بالاستهلاك
الملكية الخاصة	الملكية للعامة	الملكية الخاصة والعامة	الملكية للفرد والجماعة مقيدة
لحاكمية محددة ونهاية	لها كمية محدودة	متوازنة ومعتدلة	لا حدود لها
استغلال بحرية دون قيد	الاستغلال من حق العامة	الاستغلال للعام والخاص	الاستغلال الامثل
ارجاء الاكتشاف	الاسراع في الاكتشاف	الاكتشاف بجدية	اكتشاف منابع الثروات
التوازن الخاص	التوازن العام	التوازن العام والخاص	التوازن والاعتدال والوسطية
التباعد بين الطبقات	القضاء على الطبقات	التفاوت الطبقي	التقريب بين الطبقات
العمل بحرية دون قيود	العمل وفق النشاط العام	العمل بضوابط وقيود	العمل واجب على كل قادر
احترام الملكية الخاصة	احترام الملكية العامة	اجترام الملكية العامة والخاصة	احترام الملكية العامة والخاصة
احتكار الموارد للخاص	توزيع الموارد للعامة	التوزيع باتزان	المحافظة على الموارد والتوزيع بعدالة واتزان وحياد
حرية الاستهلاك	الاستهلاك بالتساوي للجميع	الاستهلاك بضوابط	الاعتدال والوسطية فى الاستهلاك والانفاق
الوفرة للأفراد	الوفرة للجميع وللشركاء	الوفرة باتزان	الوفرة والتنوع للفرد والجماعة
التبذير والافراط	التقتير وعدم الافراط	الاعتدال	عدم التبزير والاسراف
تنضب الموارد بالاستخدام	تنضب نهائيا	لا تنضب وتتناقض	توزيع الموارد بعدالة
التصرف المطلق	التصرف للعامة بحدود	التصرف بانضباط	تفجير الطاقات المتاحة بقيد
امتلاك كل الموارد للفرد	لا يحق الامتلاك للفرد	للفرد والجماعة بقيد	الامتلاك للفرد والجماعة بقيد

النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي	النظام المختلط	النظام الاسلامي
استغلالها بما يضر	الاستغلال بما ينفع العامة	الاستغلال بالنفع للجميع	الاستفادة من ظاهر الارض وباطنها للفرد والجماعة مقيد
الصراع في الموارد	الاشتراك في الموارد		انتاج السلع غير الضارة
الاركان والقواعد والمبادئ من وضع البشر	الاركان والقواعد والمبادئ من وضع البشر	الاركان والقواعد من وضع البشر	الاركان والقواعد والمبادئ من وضع الله

المصدر: اعداد الباحثان للمقارنة للعام ٢٠٢١ م

النظام الاقتصادي: عبارة عن العديد من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم نشاط الحياة الاقتصادية في مجتمع ما .يعتمد النظام الاقتصادي على حزمة من العلاقات والقواعد والأطر التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية المتجددة من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعد جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه . ولقد راج بين الاقتصاديين ان مجموعة من الأنظمة الاقتصادية التي تحاول معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، ومنها النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط والذي يكاد يحوي بعض ما جاء في النظام الاقتصادي الإسلامي من مزايا وأسس.

وسوف نستعرض بعض المزايا والمساوئ التي تتميز بها هذه الأنظمة ، ومن ثم سوف يتضح لنا ما الذي تميز وانفرد به النظام الاقتصادي الإسلامي ولماذا تفوق على هذه الأنظمة الوضعية . من خلال استعراض الانظمة الاقتصادية الوضعية والانظمة الاقتصادية الشرعية توصلت الدراسة الى النتائج الأتية :

١/ أن الموارد لا تنضب بل تتزايد بتزايد السكان في شكل متوالية هندسية لانهائية في الانظمة الاقتصادية الشرعية وذلك للتوازن الذي نصت عليه الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة . بخلاف الانظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية التي تنافى الأنظمة الاقتصادية الشرعية وتنظر الى الموارد بأنها تنضب وتنتهي باستغلال واستهلاك البشر والتزايد السكاني الهائل .

٢/ استغلال واستهلاك الموارد بصورة مثلي دون تبذير أو اسراف أو تبديد يحافظ ويوازن بين الموارد ويحقق المصلحة والمنفعة للجميع وتتحقق الشمولية بالنظرة الواسعة التي

لا يعتريها نقص بشكل تلقائي من صنع خبير ، يقدر كل شيء في الانظمة الاقتصادية الشرعية، أما الأنظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية فهي تنظر الى الموارد بأنها شحيحة ونادرة نسبيا وتحتاج الى توازن والحفاظ عليها عن طريق السيطرة والهيمنة سواء بالإسراف او التبديد وتحقيق المنفعة للخاصة دون العامة وبالتالي النظرة ضيقة غير شمولية يعتريها النقص والعيوب والانانية والذاتية ٣/ الاستغلال والاستهلاك الافضل للموارد والمحافظة عليها يحدث التوازن ويحقق الاشباع للجميع في الأنظمة الاقتصادية الشرعية ، بخلاف الانظمة الاقتصادية الوضعية الذي يؤدي الى الصراع والهيمنة والتغول على موارد الأخرين .

توصيات الدراسة:

١/ الاتجاه الى الانظمة الاقتصادية الشرعية وعدم اتباع الانظمة الاقتصادية التقليدية الوضعية ذات النظرة الضيقة.

٢/ الادارة الرشيدة للموارد بغية تحقيق المصلحة العامة ، والحفاظ عليها وعدم اهدارها وتبديدها .

٣/ تحفيز الافراد الى العمل الجاد المنتج والبحث والكشف عن منابع الثروات وابتكار موارد جديدة ، واستثمار ما لديهم من موارد من أجل تحقيق الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

٤/ يجب على كل انسان الحصول على الموارد بطريقة مشروعة ، والموارد أمانة لدي البشر ويأمرهم الله باستغلالها الاستغلال الأمثل ، واستهلاكها باتزان وعدالة .

٥/ يجب التصرف في الموارد التي تم الحصول عليها بطريقة مشروعة وفقا لشروط الأمانة وهي ليست رفاهية الفرد نفسه وأسرته فحسب بل رفاهية المجتمع كله .

المصادر والمراجع :

أولا : المصادر

١/ القران الكريم
٢/ السنة النبوية الشريفة .

ثانيا : المراجع :

١/ اسماعيل محمود على ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ٢٠١١ م .
٢/ أنيس حسن يحيى، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث، منشورات المجمع الثقافي أبوظبي ،٢٠٠٥م، ص١١٣-١١٤.
٣/ حيدر غيبه، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بناية الوهاد، شارع جان- دارك، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٥م. ص١٣-١٤.
٤/ خبابه عبدالله ، برهيمي السعيد، آليات التمويل الاسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر، (٢٠٠٩م).
٥/ رفيق يونس المصري ، أصول الاقتصاد الاسلامي ، دار القلم ، طبعة ثانية ، دمشق ، ١٩٩٣ م.
٦/ زينب صالح الأشوح ، الاقتصاد الاداري الاسلامي منظور ثلاثي الأبعاد ، الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ٢٠١٩ م .
٧/ زينب صالح الأشوح ، الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ٢٠١٨ م .
٨/ عبد السميع المصري ، مقومات الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٥م.
٩/ عبدالعزيز فهمي هيكل ، مدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، عمان ١٩٨٣ م .
١٠/ عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم شارع الجامعة،٢٠٠٨م. ص ٢١
١١/ محمد عبدالله شاهين محمد ، التنمية الاقتصادية للدول الاسلامية أفاق وتحديات ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الأردن ٢٠١٧ م .

١٢/ محمد فاروق نبهان ، أبحاث فى الاقتصاد الاسلامي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .١٣/ محمد يحى الرفيق، أثر التمويل المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية (٢٠١٠م) .

١٤/ محمود حسن صوان ، أساسيات الاقتصاد الاسلامي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولي ، عمان الاردن ، ٢٠٠٤ م .

١٥/ محمود حسين الوادي آخرين ، الاقتصاد الاسلامي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ٢٠١٠م

١٦/ مصطفى ابراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، الجامعة الأمريكية المفتوحة قسم الاقتصاد الاسلامي ،القاهرة(٢٠٠٦م) .

١٧/ معتز عبدالله مسالمة رسالة ماجستير،المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق)، جامعة اليرموك كلية الشريعة الاسلامية قسم الاقتصاد الاسلامي (٢٠١٦م) .

١٨/ نجاح عبدالعليم عبد الوهاب ابو الفتوح ، الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، اربد ، عمان ، ٢٠١١ م .